UNITED NATIONS UNCTAD

UNITED NATIONS الاسكوا ESCWA

Shared Prosperity Dignified Life

بالتعاون مع

جهاز حماية المنافسة
Egyptian Competition Authority

تقرير حوار السياسات الإقليمية بين الأونكتاد والإسكوا واللجنة الاقتصادية لأفريقيا: دور سياسة المنافسة في دعم الانتعاش الاقتصادي للمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة في أعقاب أزمة فيروس كورونا

8 أبريل 2021

14:00 بتوقيت وسط أوروبا / القاهرة / 15:00 بتوقيت بيروت

COVID-19 RESPONSE

الملاحظات الافتتاحية:

أكد السيد خوان لويس كروسيليغي، رئيس قسم بناء القدرات والخدمات الاستشارية، فرع سياسات المنافسة والمستهلكين، الأونكتاد على:

- دور سياسة المنافسة في معالجة تحديات الوصول إلى الأسواق التي تواجهها الشركات الصغرى والصغيرة والمتوسطة بسبب جائحة كوفيد-19 وفقًا لقرار الجمعية العامة 27/74 المحدد لتنسيق استجابة الأمم المتحدة لفيروس كوفيد -19 من خلال فريق عمل مخصص، وأن الأونكتاد مكلفة بالاستفسار عن دور قانون وسياسة المنافسة من خلال " المبادرة العالمية نحو عودة ظهور قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصغيرة والمتوسطة في مرحلة ما بعد كوفيد-19 ".
- أن اقتصادات غرب آسيا تعتمد بشكل كبير على عائدات النفط، والسياحة، والتحويلات المالية، وأن ما زاد مضاعفة آثار الوباء على الاقتصاد أكثر هو أن العديد من هذه البلدان هي مناطق صراع، بها عدد كبير من المشردين يفتقرون إلى المساعدة الاجتماعية والصحية، حيث تشير تقارير الأمم المتحدة إلى أنه من المتوقع أن ينكمش اقتصاد المنطقة بنسبة 5.7 في المائة، مع توقع انكماش اقتصادات بعض البلدان التي تشهد صراعاً بنسبة تصل إلى 13 في المائة، مما يمثل خسارة إجمالية قدرها 152 مليار دولار أمريكي، وتُرجمت الآثار الوبائية في تقلص حجم التجارة، وتعطل سلاسل التوريد، وتقلص قيمة السياحة والتحويلات المالية.
- قدرة الشركات الصغيرة والمتوسطة على التأثير ورفع مستوى الشباب والنساء في المنطقة العربية، نظرًا للبطالة المرتفعة لفئة الشباب في جميع أنحاء المنطقة (20%)، ووجودهم الديموغرافي الكبير (ثلث السكان)، فإن خلق بيئة أعمال مواتية لتطوير الشركات الصغيرة والمتوسطة يمكن أن يعزز ريادة الأعمال، ومن ناحية أخرى، فإن المنطقة تشهد واحدة من أقل النسب للشركات الصغيرة والمتوسطة المملوكة من قبل النساء (14%)، مقارنة بالمعدل العالمي االذي يبلغ (34%). وأنه حتى قبل

حدوث الجائحة، فإنه خلال 2000-2017، بلغ متوسط الاستثمار الخاص السنوي في المنطقة العربية (15%) من الناتج المحلي الإجمالي.

- دور الحوار حول تأثير كوفيد-19 على المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في تحسين صياغة استراتيجيات التعافي لما بعد االجائحة، وفهم حالة المنافسة في ضوء تركيزات السوق الناتجة عن هذه الأزمة، وزيادة الاعتماد على الوسائل الرقمية من أجل البقاء، ومناقشة أهمية سياسات المنافسة للمساهمة في تعافي القطاع بعد الأزمة. ونشر تقارير الأونكتاد حول كيفية تأثير كوفيد-19 على وصول المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة إلى الأسواق، والمنافسة "تحليل تأثير كوفيد-19 على الشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم في جنوب أفريقيا"

أشار **السيد منير تابت**، نائب الأمين التنفيذي للإسكوا إلى:

- كون الأمم المتحدة منصة عالمية لبناء توافق في الآراء من أجل الصالح العام لخدمة الدول الأعضاء بشكل أفضل نحو تحقيق خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة من خلال توفير الدعم اللازم للقطاع الخاص، وخاصة الشركات الصغيرة والمتوسطة.
- تتدفق تداعيات كوفيد -19 إلى سلاسل التوريد وأنماط التجارة والسفر والاستهلاك ،مما أدى إلى تغييرات في العمليات وطريقة تشغيل الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم. وكيف سرّع الوباء التحول نحو الرقمنة في المنطقة العربية، كما ذكر أن عملية الرقمنة لا تخلو من المخاطر، وكيف أن الشركات الصغيرة والمتوسطة ذات الموارد المحدودة لم تتبنى العديد من الوسائل الرقمية في عملها مما زاد من تعرضها للأزمة الحالية.
- زيادة الأزمة من العقبات، وخاصة تلك التي تواجه الفئات الأكثر ضعفاً، وكيف تواجه الشركات الجديدة المنشأة من قبل النساء تحديات كبيرة في بقائها وإنشائها مقارنة بالمؤسسات والشركات الصغيرة والمتوسطة الأخرى، وكيف أن هذه الشركات المملوكة من قبل النساء تتلقى تمويلاً أقل من الشركات المملوكة من قبل الذكور وأن إحتمال خروجها من السوق بطريقة إيجابية أقل، وأن الانكماش الاقتصادي المتوقع قد يؤدي إلى زيادة تكلفة الشركات المنشأة من قبل النساء، لا سيما في البلدان منخفضة الدخل.
- أن التنفيذ الفعال لقانون المنافسة ضروري لتوسيع روح المبادرة، وتعزيز الكفاءة الاقتصادية، وتعزيز النمو والتنمية. وذكر أن الممارسات المانعة للمنافسة، وهيمنة السوق مسؤولة عن أضرار جسيمة في العديد من الاقتصادات العربية، وأن العوائق التي تحول دون وصول الشركات العربية الصغيرة والمتوسطة إلى الأسواق ترجع إلى جوانب مختلفة من هيكل السوق وأمور أخرى، حيث أن الشركات غير الرسمية والشركات المملوكة للدولة تتنافس ضد الشركات الصغيرة وتعيق بقائها. كما ذكر أن الإصلاحات تهدف إلى الحد من الطابع غير الرسمي للأسواق وسلطة الدولة وتحسين بيئة الأعمال العامة من أجل تشجيع الشركات الصغيرة وزيادة دخولها الرسمي والفعال إلى الأسواق العربية.
- استثمار الإسكوا في المشاريع الصغيرة والمتوسطة المرتبطة بالمنافسة في الدول العربية فإن"البوابة الرقمية لتمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة" تسلط الضوء على الحاجة الملحة للاستفادة من الابتكار في الشركات الصغيرة والمتوسطة لخلق فرص عمل للشباب، الذين يشكلون ثروة من الطاقة والتعليم في المنطقة العربية، كما أن منتدى المنافسة المشترك الثاني للمنطقة العربية أكد على الالتزام بتطوير منصة إقليمية لتسهل التنسيق والتعاون وتنفيذ المبادرات المتعلقة بالمنافسة على المستويين الوطني والإقليمي.

وركز **الدكتور محمود ممتاز**، رئيس مجلس إدارة هيئة المنافسة المصرية، على:

- الأهمية الكبرى للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والنمو في كل من البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء، فمثلاً إن هذه الشركات تساهم في خلق فرص عمل للعمالة ذات المهارة العالية والمنخفضة، المساهمة في زيادة الإنتاجية والدخل، أيضاً فإن بإمكانها أن تساهم في إنشاء تقنيات جديدة وابتكارات جديدة، لا سيما في الأسواق الديناميكية، ففي الواقع، تشير التقديرات إلى أن هذه الشركات تمثل حوالي 46٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي وتوفر حوالي 50 إلى 60٪ من فرص العمل في العالم.
- أنه بالنسبة لمصر على وجه التحديد، فإن الشركات الصغيرة والمتوسطة توظف 47٪ من القوة العاملة. وبناءً على هذا، فقد تم إدراجها في المادة 28 من الدستور المصري كأحد الجوانب الاقتصادية ذات الأولوية للدولة المصرية.

- أنه مع العولمة وتركيز الأسواق في جميع أنحاء العالم، فإنه من الممكن أن تكون الشركات الصغيرة والمتوسطة عرضة لممارسات غير عادلة وغير تنافسية من الشركات الكبرى، لا سيما في ضوء الصعوبات التي تواجهها في الوصول إلى المعلومات حول حقوقها أي ما يسمى بثقافة المنافسة. بالإضافة إلى ذلك، ففي بعض القطاعات، قد تجد الشركات الصغيرة والمتوسطة صعوبة في المنافسة واستغلال موجة الرقمنة.
- أنه مع كل هذه التحديات التي تواجه الشركات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها بالنسبة للاقتصاد المصري، فإن قوانين وسياسات المنافسة هي أحد الجوانب الرئيسية للتخفيف من هذه التحديات، حيث أن هدفها الرئيسي هو ضمان الحرية الاقتصادية والحياد التنافسي، ضمان انفتاح السوق والاستثمار، إزالة الحواجز أمام الدخول والتوسع، وتعزيز التنمية والنمو الاقتصادي.

العروض التقديمية:

قدمت **السيدة إليزابيث غاتشويري**، مسؤولة الشؤون الاقتصادية للأونكتاد ما يلي:

- توصيات التقرير العالمي للأونكتاد "كيف يؤثر كوفيد-19 على وصول المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة إلى الأسواق والمنافسة: استعراض القضايا والتوصيات الرئيسية أو العمل المستقبلي" الذي قدم لمحة سريعة عن تحديات المنافسة والوصول إلى الأسواق التي تواجهها المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في جميع أنحاء العالم خلال سعيهم للتعامل مع تأثيرات كوفيد-19 على عملهم، وأشارت أن تركيز البحث ينصب على التحديات المتعلقة بالمنافسة التي يسببها الوباء، القدرة على الوصول إلى الأسواق الحالية والجديدة، استجابات المنظمين للوضع الذي يؤثر بشكل خاص على المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، والاتجاهات الملحوظة ذات الصلة في قطاع الشركات الصغيرة.
- الاتجاهات التي لوحظت خلال هذه الأزمة والتي شملت: دعم الشركات القائمة، الموافقة على تنسيق النشاط الاقتصادي، استمرار الإغلاق في تقييد الوصول إلى الأسواق، عمل المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة على الإنترنت، عمل سلطات المنافسة وواضعي السياسات الذين مع وكالات وجمعيات المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وأهمية المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في القطاع غير الرسمي.
- التوصيات الموجهة إلى سلطات المنافسة ووكالات المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الموجهة نحو: النظر فيما إذا كان ينبغي أن تسمح أهداف وقوانين سياسة المنافسة بأهداف اقتصادية أوسع. الرفع التدريجي لاستثناءات إنفاذ قانون المنافسة الناشئة بسبب كوفيد-19، توفير الحد الأدنى من الإعفاءات، السماح للمشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة بالمشاركة في المفاوضة الجماعية، إصدار مذكرات إرشادية واضحة للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من سلطات المنافسة ؛ إعادة تقييم مخططات الدعم المالي للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة ؛ زيادة المشاركة مع المؤسسات الصغيرة والصغيرة والمتوسطة للقطاع الغير الرسمي، فهم هياكل السوق الرقمية التي تؤثر على المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، تيسير الحوارات الإقليمية ومنتديات بناء القدرات بين جمعيات المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة والوكالات السياسية والتنظيمية، تدريب الشركات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة للمسؤولين عن المنافسة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

وأشار **السيد نيرانجان سارانجي**، مسؤول أول للشؤون الاقتصادية في الإسكوا إلى:

- معدل نمو سلبي يبلغ حوالي 5.5 في المائة بين عامي 2019 و 2020، مما يعني خسارة إقليمية لما يقرب من 150 مليار دولار من الناتج الحقيقي عن مستوى عام 2019. كما أشار أن القطاعات الرئيسية التي تدر من العملات الأجنبية مثل التعدين والصناعات الكيماوية وقطاعات السياحة هي الأكثر تضررا، حيث تشكل 71 في المائة من إجمالي الانخفاض في الصادرات. وأن الشركات الصغيرة والمتوسطة تمثل حصة كبيرة من العمالة الرسمية في العديد من الاقتصادات في المنطقة، بما في ذلك العراق ولبنان والسودان ودولة فلسطين واليمن، حيث يوجد أكثر من 50 في المائة من العمالة في القطاع الخاص في الشركات الصغيرة والمتوسطة. وأضاف أنه يبلغ حجم الحوافز المالية الحكومية للمنطقة العربية مجتمعة حوالي 90 مليار دولار (حوالي 4٪ من الناتج المحلي الإجمالي)، في حين يبلغ الحافز المالي العالمي حوالي 18 تريليون دولار (22٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي).
- دعوة الإسكوا إلى تدخلات سياسية تهدف إلى بناء دعم أفضل للأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات المتأثرة، وزيادة الحماية الاجتماعية للفقراء والضعفاء. حيث يمكن لهذه التدخلات أن تأخذ شكل سياسات مالية لتعزيز التحول

الاقتصادي والعمل اللائق، استراتيجيات للاستثمار العام لتعزيز النمو وتعزيز الإنفاق الاجتماعي، معالجة نقاط الضعف الهيكلية، تحسين القدرة على الاستيعابية، توسيع واستدامة الحيز المالي عن طريق زيادة الإيرادات وتنويعها، وتحسين الإدارة المالية العامة.

- يجب النظر في إعادة هيكلة الديون ومقايضة الديون على أساس كل حالة على حدة، فإن الالتزام العالمي بتقديم المساعدة الإنمائية الرسمية يعد أمراً مهماً لتجنب النقص المحتمل في الإنفاق الصحي في المنطقة العربية. حيث يمكن للدول الأكثر ثراء المساهمة في إنشاء "صندوق تضامن اجتماعي إقليمي" قوي.

التعاون بين الوكالات: حالة مصر

أعرب **الدكتور محمود ممتاز**، رئيس هيئة المنافسة المصرية على أن:

- المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر هي ركيزة أساسية للاقتصاد المصري حيث تمثل 98٪ من إجمالي مشروعات القطاع الخاص في مصر، و 43٪ من الناتج المحلي الإجمالي المصري، وتمثل أكثر من 70٪ من هيكل الاقتصاد المصري.
- دور الوكالة متمثل في حماية المشاريع الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر عم طريق تشجيع الامتثال للقانون وبالتالي المنافسة على أساس الجدارة، فتح الباب لتقديم التقارير في حالة وقوع ممارسات احتكارية، الحد من قرارات وقوانين التراخيص التي من شأنها أن تحد من الدخول أو التوسع في السوق، ورفع الوعي بالقانون من خلال المطبوعات السنوية وورش العمل والتدريب ونشر الأخبار على الموقع الرسمي ومواقع التواصل الاجتماعي.
- مذكرة تفاهم موقعة بين الوكالات تعتبر مكمل لمهمة سلطة المنافسة ووكالة تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

السيد محمد عبد المالك، رئيس القطاع المركزي للمكاتب الإقليمية، وكالة تنمية المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، مصر، أشار على أن:

- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي الحلقة الأضعف في الاقتصاد ربما بسبب القدرة المحدودة على المنافسة في السوق، وقد أدى الوباء إلى تفاقم ضعف الشركات الصغيرة والمتوسطة أيضاً، فأدى إلى عدم قدرة هذه الشركات على المنافسة في السوق، كما أصبح عند العالم خشية من العمل. لذلك فأدركت الحكومة الحاجة إلى تسريع العملية التشريعية، فإن أقوى تشريعات تم تبنيها في مصر في السنوات العشر الماضية فهي شاملة وتعالج جميع القضايا التي تواجه الشركات الصغيرة والمتوسطة.
- يحمي القانون اليقين القانوني المعزز لمختلف الشركات الصغيرة الموجودة في الدولة من خلال تحديد إطار أنشطتها، وتحديد آليات مبسطة للسماح بالوصول إلى السوق. حيث يضع القانون جدولًا زمنيًا مدته 5 سنوات لدخول الشركات الصغيرة والمتوسطة غير الرسمية الحالية إلى الاقتصاد الرسمي، بتيسير من الحكومة. وأنه فيما يتعلق بالوصول إلى الأسواق، فيعاقب القانون على تخصيص دفع نسبة معينة من المشتريات العامة للشركات الصغيرة والمتوسطة. وأضاف أن الحوافز المالية تزيد القدرات التنافسية فإنها تسمح للشركات الصغيرة والمتوسطة بالابتكار وإنتاج منتجات عالية الجودة تتماشى مع متطلبات الأسواق المحلية والدولية.
- هنالك مذكرة تفاهم مع هيئة المنافسة المصرية تهدف إلى زيادة وعي الشركات الصغيرة والمتوسطة بسياسة المنافسة، ورفع قدرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحسين جودتها.

مناقشة الدول الأعضاء: تبادل تجارب الأقران:

السؤال الأول: هل واصلت وكالة المنافسة أنشطة الإنفاذ خلال جائحة كوفيد-19؟ كيف أثر كوفيد-19 على الشركات الصغيرة والمتوسطة في بلدك وهل يمكن لسياسة المنافسة أن تساعدهم؟

صرحت **السيدة جيهان بن يوسف**، نائب رئيس مجلس المنافسة، المغرب بالآتي:

- أن مجلس المنافسة واصل أنشطته التنفيذية أثناء الوباء. وكان التحدي الأصعب غير متعلق فقط بمنع انتشار الوباء ولكن أيضاً بحماية استمرارية النشاط الاقتصادي في ظل تدابير الإغلاق. وأضافت أن المملكة كانت تقوم باستمرار بتحديث الإطار التشريعي حتى قبل تفشي الوباء، مما سمح بمواجهة الظرف الاستثنائي وبتسريع وتيرة الرقمنة.
- أنه تم دعم الإطار التشريعي من خلال قوانين متعلقة بالأقنعة الطبية ومعدات الحماية الشخصية بهدف مكافحة التلاعب في الأسعار. وقد تم إنشاء سلطة مسؤولة عن الوباء، وأيضاً فقد تم وضع تدابير لمتابعة الانتشار بين الموظفين والموظفين العموميين، وتم تتبع الفيروس وبروتوكول العمل عن بعد، وتم توزيع رسائل إخبارية مفصلة، وطلب من أصحاب المصالح استخدام المستندات الإلكترونية، وتم تنظيم جلسات الاستماع من خلال المؤتمرات عن بعد.
- أن المجلس نظم ورشة العمل دولية حول مشروع **"بارومتر"** المنافسة الوطني في مارس 2021، لتحديد التطورات الأخيرة في تطوير المقاييس الاقتصادية في العالم ، ودراسة المنهجية والأدوات والآليات اللازمة لوضع معايير لقياس المنافسة.

وعلق **السيد رضا بن محمود**، رئيس مجلس المنافسة في تونس قائلاً:

- أن تونس اتخذت إجراءات خاصة. وقال أيضاً أن تونس سجلت ولأول مرة منذ 60 عاماً ركوداً بنسبة 8%. وأنه كان للوباء تأثير مباشر على سلاسل التوريد، وتقلص الطلب، وانهيار العرض، وتباطؤ أنشطة التجارة والخدمات.
- تشكل الشركات الصغيرة والمتوسطة 99٪ من الاقتصاد. وأنه لمجلس المنافسة دور استشاري في هذا القطاع وأنه قد عمل جنباً إلى جنب مع الحكومة لوضع تدابير لحماية الشركات الصغيرة والمتوسطة والمساعدة في التغلب على تداعيات الوباء، ومن هذه التدابير: تأجيل سداد القروض لمدة 3 أشهر، تأخير المساهمة في الضمان الاجتماعي، تأجيل الضريبة، التخصيص النقدي المباشر لمؤسسات التصدير.
- واصل المجلس على نطاق ضيق، تعليق الأنشطة, والحفاظ على حق الأطراف في الاستماع إليه، وتفعيل الرقابة على الممارسات في القطاعات المحددة. وإن الإمدادات الغذائية والأقنعة الجراحية والبنوك الخاصة مراقبة للحد من الانهاكات والاحتكارات التي تسود ممارستها أثناء الأزمات.

أكد **السيد محمد أبو صير**، وكالة تشجيع الاستثمار, فلسطين أن:

- عملت الحكومة الفلسطينية في مرحلة استباقية على مواجهة جائحة فيروس كورونا من خلال التعاميم والتعليمات الخاصة بالحذر بالإضافة إلى تحفيز التباعد الاجتماعي وإجراء الفحوصات العشوائية وتتبع الخريطة الفيروسية العالمية. وأضاف أن الشركات الصغيرة والمتوسطة تشكل 90٪ من السوق في فلسطين, وأن هناك 29 مؤسسة تدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في فلسطين.
- خلال أزمة كوفيد-19، قدمت الحكومة تدابير تتعلق بالتمويل والضرائب وتسهيل الاتصالات التي خففت من الآثار السلبية خاصة في قطاع الخدمات. وأضاف أن السياحة تضررت بشدة من خلال الإلغاء. وقد تم تسهيل القروض على الأفراد، ووضع برنامج تمويل يصل حتى 63 شهراً للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتم الإعفاء من ضريبة الدخل وضريبة القيمة المضافة (VAT). كما تطوعت الشركات الصغيرة والمتوسطة في قطاع الصحة وتم إعفاؤها من غرامات التأخير. ولإعطاء الأولوية لريادة الأعمال، قامت وزارة الاقتصاد بإعفاء أي صاحب عمل يؤسس شركة جديدة من رسوم التسجيل وتم تمديد الترخيص لمزاولة الأعمال التجارية.

أكدت **السيدة مروة العلوي** الباحثة القانونية بمركز حماية المنافسة ومنع الاحتكار بوزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار العماني أن:

- يجب أن تساهم الجهات الحكومية والخاصة في خلق بيئة أعمال مشجعة تحفز المنافسة والتجارة العادلة، بما يخلق أسواقاً تعمل بكفاءة وفاعلية وتفيد الاقتصاد الوطني والمستهلك. والتعاون والتنسيق مع الجهات والهيئات الحكومية المعنية ببيئة الأعمال، وخاصة في القطاعات ذات الأولوية، بهدف ضمان توافق هذه السياسات مع قانون حماية المنافسة ومنع الاحتكار.
- يجب تمكين الوعي الرقمي وتطبيق الخدمات الجديدة بسرعة ومرونة لدعم ورفع وعي المؤسسات الاقتصادية من أجل ضمان سوق اقتصادي حر قائم على مبدأ قواعد السوق والأسعار الحرة, وضع القواعد العامة لضمان حرية المنافسة في مجال التجارة

الإلكترونية, وإعداد الدراسات والبحوث للقطاعات حسب الأولويات الوطنية وخطط التنمية الشاملة للكشف عن وجود أي ممارسات ضارة في المنافسة وتقديم مقترحات لتشجيع المنافسة الفعالة في تلك القطاعات.

السؤال الثاني: ما مدى استخدام الرقمنة في سياق جائحة كوفيد-19 ودور سياسة المنافسة في إبقاء الأسواق مفتوحة؟

صرح **الدكتور محمد الداغر**، رئيس الشؤون الاقتصادية بالهيئة العامة للمنافسة بالمملكة العربية السعودية بما يلي:

- أن مشاريع ريادة الأعمال لديها القدرة على خلق المزيد من فرص العمل وتقليص الفجوة بين الجنسين وتوفير فرصة أكبر للابتكار لمساعدة البلدان على تحقيق التنمية المستدامة. وأضاف أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تلعب دورًا رئيسيًا في عمليات الإنتاج الحديثة وظهور طرق متعددة للتجارة تختلف عن التجارة التقليدية, وتتميز بتوفير الجهد والوقت وسهولة الوصول إلى الأسواق المحلية.
- أن "التجارة الإلكترونية" هي الأسرع نمواً بين القطاعات وقد ظهر دورها بوضوح في ظل الوباء، وأصبحت عاملاً مساعداً لقطاع الأعمال للتخفيف من آثار هذا الوباء. وذكر أيضاً أن الحكومة قد سهلت إجراءات الترخيص ودعمت قطاع البيع بالتجزئة من خلال التحويلات النقدية والإعفاءات وتأجيل الدفع. وأضاف أنه خلال الوباء، انتقل قطاع التجزئة إلى تطبيقاته الخاصة للتسوق من المنزل، والتوصيل إلى المنازل, وشُهد اعتمادًا كبيرًا على الخدمات الإلكترونية المتعلقة بالترفيه والبث. كما قال أنه قد تضاعف حجم التجارة الإلكترونية وتمكنت الشركات الصغيرة والمتوسطة من تعويض بعض الخسائر في المبيعات من خلال الانتقال لاستعمال شبكة الإنترنت. وذكر بعض التوصيات لتعزيز التركيز والاستعداد الرقمي, ومنها زيادة الوعي لدى الشركات الصغيرة والمتوسطة, اعتماد أحدث ما توصلت إليه التكنولوجيا في البرامج الرقمية, إدخال لائحة حماية البيانات، وتصحيح النقص في المهارات والقدرات الرقمية.

أشار **السيد تحسين محمود مثنى**، رئيس قسم الأبحاث، مدير شعبة الاقتصاد الكلي، وزارة التخطيط ، العراق إلى أنه:

- قد تسبب انتشار الفيروس في العراق بآثار سلبية على الاقتصاد العراقي بشكل عام وعلى المشاريع الصغيرة والمتوسطة بشكل خاص ، حيث أظهر المسح الأولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي أجري في أبريل 2020 انخفاضا في الإنتاج بمعدل متوسط قدره 52٪ في قطاع البناء والتصنيع, و 61٪ في قطاع الصناعات الغذائية. وانخفضت المبيعات بنسبة 45٪ عن الفترة من أبريل إلى سبتمبر من العام 2020 مقارنة بنفس الفترة من العام السابق ، وبنسبة 27٪ عن الفترة من أكتوبر 2020 إلى يناير 2021. وأن 15٪ من الشركات الصغيرة والمتوسطة قد سرحت عمال بين أبريل وسبتمبر 2020، حيث انخفضت هذه النسبة إلى 11٪ للفترة ما بين أكتوبر 2020 وديسمبر 2021.
- اشتملت إجراءات الحد من آثار الوباء على محورين: الحلول الذاتية للمؤسسات, من خلال المؤسسات قادرة على الحد من انخفاض مبيعاتها عن طريق اعتماد منصات البيع عبر الإنترنت لتواصل أنشطتها التجارية خلال فترات التباعد الاجتماعي والإغلاق التام. وأضاف أنه قد ركزت بعض الشركات على قطاعات أخرى, وقام آخرون بمراجعة ممارساتهم التجارية بهدف تقليص التكاليف وتحسين الكفاءات وكذلك تعديل رواتب الموظفين عن طريق تقليل ساعات العمل أو الأجور أو منح إجازة مدفوعة أو غير مدفوعة الأجر للعمال.
- ركز المحور الثاني على العاملين في القطاع الموازي، وكذلك تأخير سداد قروض صندوق الإسكان الحكومي وقروض البنك المركزي العراقي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمدة ثلاثة أشهر، ولكن تبقى هذه المبادرات غير متوافقة مع متطلبات المجموعات الضعيفة وتلبية احتياجاتهم على المدى الطويل.

ملاحظات ختامية:

خلال الملاحظات الختامية، أقر كبار المسؤولين في الأونكتاد واللجنة الاقتصادية لأفريقيا والإسكوا بالعواقب الوخيمة التي يفرضها الوباء على الشركات الصغيرة والمتوسطة. وقد تم تحديد الرقمنة والبنية التحتية لمركز التجارة الدولية كميزات بارزة في حقبة ما بعد كوفيد-19 لبقاء الشركات الصغيرة والمتوسطة. وأن السياسات العامة تلعب دورًا مركزياً في إدخال الشركات الصغيرة والمتوسطة غير الرسمية في الاقتصاد الرسمي، وأنه يجب أن يؤدي التعاون بين الوكالات والتدخل التنظيمي إلى نتائج سوقية لا تترك أي أحد خلفها.

وشكرت **السيدة ناتالي خالد**، مسؤولة الشؤون الاقتصادية في الإسكوا المشاركين والمتحدثين على الحوار المفيد والبناء.

تقرير حوار السياسات الإقليمية بين الأونكتاد والإسكوا واللجنة الاقتصادية لأفريقيا: دور سياسة المنافسة في دعم الانتعاش الاقتصادي للمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة في أعقاب أزمة فيروس كورونا

طرح **الدكتور محمود ممتاز**، رئيس هيئة المنافسة المصرية، مقترحاً لإعادة عقد واستكشاف آليات تعاون بين الدول العربية، لا سيما في سياق التعاون بين الوكالات في مجال المنافسة وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

أعربت **السيدة إليزابيث غاتشويري**، شعبة التجارة الدولية والسلع في الأونكتاد، عن امتنانها لشركائهم الإسكوا واللجنة الاقتصادية لأفريقيا على الاستضافة، ودعت الجمهور إلى البناء على هذا الحدث الأول لمواجهة التحديات التي تم تحديدها من خلال أنشطة المرحلة الثالثة من المشروع.